المشهد الاقتصادي: تكلفة الحرب على غزة وتبعات خطة «الإصلاح القضائي»

عاص أطرش

تحت المجهر	■ تبعات الحرب: الحكومة الإسرائيلية ترفع ميزانيتها وتعاني من اضطرابات اقتصادية متعددة ■ تقديرات بنك إسرائيل: تكلفة الحرب قد تصل إلى ١٩٨ مليار شيكل خلال عامين ■ خطة «الإصلاح القضائي» (كانون الثاني– أيلول) والحرب (تشرين الأول– كانون الثاني) تخفض معدل النمو إلى ٢٪ ■ تدهور في قطاع البناء بعد إخراج العمال الفلسطينيين من السوق

صدمة أكتوبر وما تلاها من حرب: بصمات اقتصادية بعيدة المدى. (إ.ب.أ)

ملخص تنفيذي

الحكومة تتبنى سياسية مالية توسعية وترفع الميزانية في الشهر الأخير إلى ٥١٠,٧ مليار شيكل نتيجة التكاليف الحربية ويرتفع الدين العام من جديد إلى ٦١,٩٪ وشركة مودز تخفض التدريج الائتماني لإسرائيل مع بداية العام ٢٠٢٤

التكلفة الاقتصادية للحرب على غزه تفوق بكثير الميزانية التي صرفت أثناء الربع الأخير وبنك إسرائيل يقدر تكلفة الحرب ب ١٩٨ مليار شيكل في السنوات ٢٠٢٣– ٢٠٢٥

خطة «الإصلاح القضائي» تخلق تحديات للاقتصاد الإسرائيلي وتُبطئ معدلات النمو في الناتج المحلي في الثلاثة أرباع الأولى من السنة والحرب على غزة تؤدي إلى انخفاض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الربع الرابع من السنة ليصل معدل النمو السنوي في الناتج المحلي إلى ٢٪

بنك إسرائيل يتدخل في بداية الحرب في سوق العملة الأجنبية ويرصد ٣٠ مليار دولار بهدف الحفاظ على استقرار الأسواق خاصة السوق المالي الذي شهد تقلبات عديدة خلال السنة.

الحرب على غزة كلفت الاقتصاد الفلسطيني غالياً فالناتج المحلي في غزة انخفض بأكثر من ٨٠٪ مما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي بـ ٩,٢٪ بالأسعار الجارية. والدخل القومي الفلسطيني يخسر أكثر من ٢٢٪ من مجمله نتيجة الإغلاق وتوقيف العمال الفلسطينيين عن العمل في إسرائيل.

مدخل

تشكل الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة حدثاً اقتصادياً بارزاً، ستكون لها تبعات تصاحب الاقتصاد الإسرائيلي سنواتٍ قادمة. في كانون الأول ٢٠٢٣، قدر البنك المركزي الإسرائيلي ووزارة المالية الإسرائيلية، التكلفة الاقتصادية المتوقعة للحرب بحوالى ١٩٨ مليار شيكل للسنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٤. وقد ترافقت الحرب مع تكلفة عسكرية غير مسبوقة مرتبطة بتمويل الحرب وتوقف نشاطات اقتصادية بصورة شبه كلية في منطقة محيط غزة (التي تمت مهاجمتها) وفي الجليل الأعلى وتحمل تكاليف باهظة لإخلاء مئات الآلاف من السكان من مناطق الجنوب والشمال وإعادة تنظيم حياتهم السكنية والصحية والتعليمية والاجتماعية، وتضرر قطاعات بشكل كبير مثل السياحة والبناء والزراعة، وانخفاض الاستهلاك وترك جنود الاحتياط أماكن عملهم فارغة في قطاعات التكنولوجيا والمواصلات والصناعة والخدمات والمصالح الصغيرة.

جاءت الحرب على غزة بعد تسعة أشهر من الاضطرابات داخل إسرائيل بسبب الاحتجاجات على خطة «الإصلاح القضائي» التي كانت لها أيضاً انعكاساتها على الاقتصاد الإسرائيلي، بالإضافة إلى تأثر السوق الاقتصادي بالأحداث العالمية الأخرى خاصة التراجع في قطاع الهايتك منذ العام ٢٠٢٢ والحرب الروسية الأوكرانية.

جاءت الحرب على غزة بعد تسعة أشهر من الاضطرابات داخل إسرائيل بسبب الاحتجاجات على خطة «الإصلاح القضائي» التي كانت لها أيضاً انعكاساتها على الاقتصاد الإسرائيلي، بالإضافة إلى تأثر السوق الاقتصادي بالأحداث العالمية الأخرى خاصة التراجع في قطاع الهايتك منذ العام ٢٠٢٢ والحرب الروسية الأوكرانية وغيرها من الأحداث العالمية والمحلية.

يستعرض المشهد الاقتصادي أدناه أهم الأحداث التي أثرت على الأداء الاقتصادي وتبعاتها، من حيث الأسباب والمخرجات، معتمداً بذلك على المصادر الإسرائيلية الرسمية الصادرة عن دائرة الإحصاء المركزية، وبنك إسرائيل، ووزارة المالية وبورصة تل أبيب، إضافة إلى مصادر أخرى. يشمل الفصل أربعة أقسام: القسم الأول يستعرض التقديرات المتعلقة بتكلفة الحرب، بما يشمل التشغيل وسوق العمل والتضخم المالي. القسم الثاني، يرصد التحولات في السياسات الاقتصادية والمالية والائتمانية على ضوء كل من الاحتجاجات على خطة «الإصلاح القضائي» واندلاع الحرب على غزة. القسم الثالث يلخص آثار الحرب على سوق المالي والتصنيف الائتماني في إسرائيل، بينما يقدم القسم الرابع والأخير إضاءات حول إمكانيات تأثير الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي.

أولا: تكلفة الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي خلال العام ٢٠٢٣

من غير الممكن حصر تبعات الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي قبل انتهائها، مع العلم أن بنك إسرائيل المركزي يحصر كافة المؤشرات على مستوى هبوط في أداء الاقتصاد، وتكاليف باهظة قد تنعكس على قطاعات اقتصادية وميزانيات حكومية في السنوات القادمة. وقد أعلنت الحكومة الإسرائيلية أنها زادت الميزانية للعام ٢٠٢٣ بـ ٢٩ مليار شيكل، وللعام ٢٠٢٤ بحوالى ٨١ مليار شيكل (وتخطط لزيادة أخرى لعام ٢٠٢٥ بـ ٥١ مليار شيكل)، مما يعني أن الزيادة في الميزانية في السنوات ٢٠٢٣- ٢٠٢٤ هي ١٢٠ مليار شيكل.

الأثر الاقتصادي للحرب على إسرائيل	استجابة الحكومة وتوقعاتها
في الربع الأخير من العام ٢٠٢٣، انكمش الاقتصاد الإسرائيلي بنسبة ٢٠٪، مدفوعاً بنقص العمالة في البناء وتعبئة ٣٠٠,٠٠٠ جندي احتياط على الرغم من تحقيق نمو بنسبة ٢٪، انخفاضاً من ٦,٥٪ في العام السابق.	التزمت إسرائيل بتغطية الأضرار المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن هجوم ٧ أكتوبر على البلدات والمدن والكيبوتسات في محيط قطاع غزة، بما في ذلك خسائر دوران الأعمال ورواتب الموظفين.
شملت الانخفاضات الاقتصادية الرئيسة انخفاضاً بنسبة ٢٧٪ في الإنفاق الاستهلاكي، ٤٢٪ في الواردات، و١٨٪ في الصادرات و٦٧,٨٪ في الاستثمار التجاري	تم إنشاء صندوق قروض بقيمة ١٠ مليارات شيكل (٢,٧ مليار دولار أميركي)، إلى جانب منح للشركات التي تواجه انخفاضاً حاداً في المبيعات.
أدى منع حوالى ١٥٠ ألف عامل فلسطيني إلى نقص حاد في العمالة في قطاع البناء، خصوصاً بعد أن غادر إسرائيل ٩,٨٥٥ عاملاً تايلاندياً في الزراعة، و٤,٣٣١ في البناء، و٢,٩٩٧ في التمريض.	قام البنك المركزي بمراجعة توقعات النمو لعام ٢٠٢٤ من ٣٪ إلى ٢٪ وأشار إلى أن تعافي الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات ما قبل الحرب سيستغرق أكثر من عام.
ارتفع الإنفاق الحكومي بنسبة ٨٨,١٪، وبشكل رئيس في النفقات المرتبطة بالحرب، مما عوض جزئياً الخسائر الاقتصادية	زادت الحكومة الميزانية العامة بمقدار ١٩ مليار دولار أميركي، متوقعة عجزا بنسبة ٦,٦٪ للعام الحالي، ويرجع ذلك أساسا إلى النفقات المتعلقة بالحرب

الجدول (١): الآثار الاقتصادية للحرب على إسرائيل واستجابة الحكومة لها خلال الأشهر الستة الأولى للحرب

قبل اندلاع الحرب، كانت التنبؤات تتوقع نمواً في الناتج المحلي في العام ٢٠٢٣ بحوالى ٣٪. لكن بنك إسرائيل خفض التوقعات مع بداية الحرب، وحددها بحوالى ٢٪، وهو هبوط لا ينحصر فقط بتبعات الحرب، وإنما أيضاً ينتج عن تبعات المضي في خطة «الإصلاح القضائي» في بداية العام ٢٠٢٣.

٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣ حسب التنبؤ	٢٠٢٣ خلال الحرب
٩,٣٪	٦,٥٪	٣٪	٢٪

الجدول (٢): النمو في الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل ٢٠٢١-٢٠٢٣

يظهر الشكل رقم ١ أدناه، أنه في الثلاثة أرباع الأولى من السنة، شهد الناتج المحلي ارتفاعاً، لكن بوتيرة منخفضة نسبياً مقارنة بالعام السابق، وجاء ذلك نتيجة الركود في الصادرات الإسرائيلية على أثر الركود في الطلب العالمي والإنفاق على الاستهلاك الخاص والاستثمارات ونتيجة السياسية النقدية الانكماشية التي اتبعها بنك إسرائيل إضافة إلى انخفاض قيمة الشيكل. أما في الربع الأخير من العام ٢٠٢٣، وبعد اندلاع الحرب، فقد شهد الناتج المحلي انخفاضاً ملموساً، يقدر بحوالى ٢٠,٧٪ بحسابات سنوية وليبلغ معدل النمو السنوي في الناتج المحلي ٢٪[١].

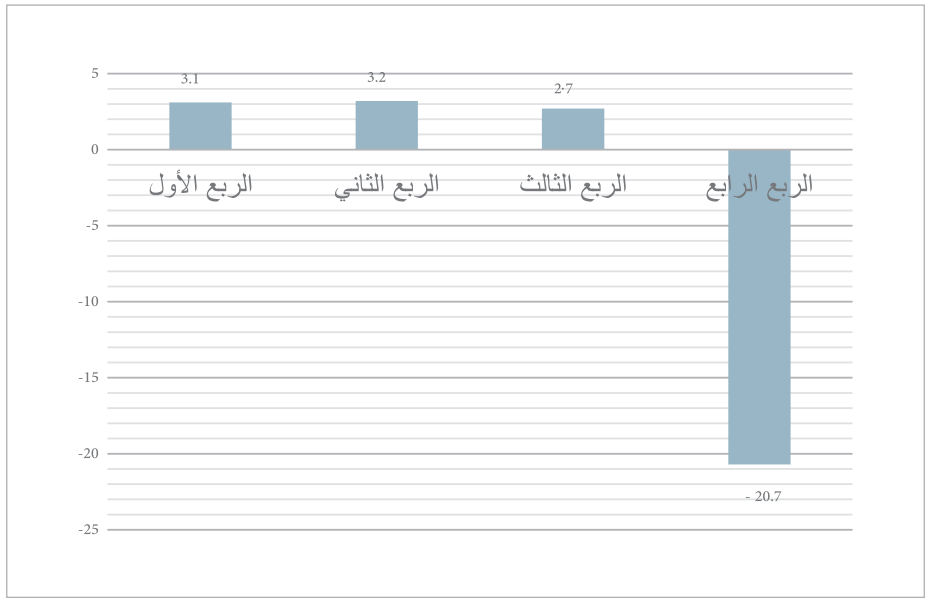

الشكل (١): نسبة التغيير في الناتج المحلي الإجمالي لكل ربع مقارنة بالربع السابق بحسابات سنوية (٢٠٢٣)

إن انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأخير من العام ٢٠٢٣ (فترة اندلاع الحرب الإسرائيلية)، يأتي من عدة عوامل أهمها:

١. الإنفاق على الاستهلاك الخاص: إذ انخفض بـ ٢٨,٣٪ بالحسابات السنوية.

٢. انخفاض الاستثمارات في الأصول والعقارات غير المنقولة بـ ٦٨,٤٪، وكان الانخفاض الأكبر في الاستثمارات من نصيب قطاع البناء التي شهد نمواً في الأشهر التسعة الأولى للسنة، وفي الأسابيع الأولى للحرب توقف هذا القطاع كلياً نتيجة عمليات الإخلاء في جنوبي البلاد وشمالها والإغلاق على الضفة الغربية وقطاع غزة وانسحاب أكثر من ١٠٠ ألف عامل فلسطيني في هذا القطاع، إضافة إلى الإغلاق بأوامر حكومية وأوامر بلديات وسلطات محلية بإيقاف العمل في قطاع البناء في الجنوب والشمال، ونتيجة القصف الصاروخي من غزة، إضافة إلى وقف فلسطينيي الداخل عملهم في هذا القطاع. فحتى نهاية ٢٠٢٣ كان ما يقارب ٢٨٪ من مواقع البناء السكنية مغلقاً على الرغم من عودة العمال من فلسطينيي الداخل إلى العمل في الأشهر تشرين الثاني وكانون الأول.

٣. انخفاض تصدير السلع والخدمات: ساهم هذا الانخفاض بـ ٢٢,٥ ٪ من الانخفاض في الناتج القومي.

٤. واردات السلع والخدمات: انخفضت بـ ٤٢,٤٪.

أما المركب، الذي ارتفع في الربع الرابع فهو الإنفاق على الخدمات العامة بحوالى ٨٣,٧٪ نتيجة السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الحكومة منذ بداية الحرب.[٢] وللتلخيص، فإن النمو في الناتج المحلي خلال العام ٢٠٢٣ بلغ ٢٪ وهو ارتفاع منخفض لاقتصاد كان يعتبر متيناً قبل دخوله العام ٢٠٢٣.[٣] أما النمو في الناتج المحلي التجاري فقد بلغ خلال العام ٢٠٢٣، ما قيمته ١,٢٪ مقارنة بـ ٧,٨٪ خلال العام ٢٠٢٢. وانخفض الناتج المحلي للفرد عام ٢٠٢٣ بـ ٠,٢٪ مقارنة بارتفاع بـ ١,٢٪ في دول منظمة التعاون والتنمية.

من القطاعات التي تضررت بشكل مباشر كان قطاع البناء، نتيجة القرار السياسي الحكومي بعدم السماح للعمال الفلسطينيين من الضفة والقطاع بالعمل في إسرائيل، علماً أن غالبية عمال الضفة الغربية يعملون في هذا القطاع، لذا كان التأثير على ناتج هذا القطاع فورياً، وتأثر أيضاً قطاع السياحة بشكل كلي، إذ انخفض عدد السياح القادمين إلى إسرائيل بأكثر من ٨٠٪ نتيجة الأوضاع الجيوسياسية وكذلك نتيجة توقف شركات الطيران عن القدوم إلى إسرائيل. وانخفض أيضاً عدد السياح الخارجين من إسرائيل بما يقارب ٧٠٪ للأسباب نفسها، مع أن عدم الخروج من إسرائيل كان لصالح النشاطات الاقتصادية المختلفة، ومع توقف الحركة السياحية الداخلة والخارجة تأثر قطاع المواصلات ليصل التغيير في ناتج هذا القطاع -٢,٢٪. من جهة أخرى فإن خدمات الضيافة في الفنادق لم تتأثر كثيراً نتيجة عامل إخلاء السكان في جنوب البلاد وشمالها وإسكانهم في هذه الفنادق، لذا نرى أيضاً تغييراً في الإنفاق الحكومي كما أظهرت بيانات خدمات القطاع العام مقارنة بالأرباع

الثلاثة الأولى ومقارنة بالعام السابق. أما القطاع الآخر التي تضرر بشكل مباشر وبشكل فوري فهو قطاع الزراعة، فتوقف العمال الفلسطينيين العاملين في هذا القطاع نتيجة الأغلاق الذي فرض على العمال الفلسطينيين وكذلك انخفض في بداية الحرب عدد العمال الأجانب العاملين في الزراعة بأكثر من ٢٥٪، إضافة إلى أن الزراعة في إسرائيل ترتكز بشكل خاص في جنوب البلاد وشمالها، مما أدى إلى زيادة في استيراد المنتوجات الزراعية.

مع بداية الحرب حدثت الصدمة الأولى والمركزية لسوق العمل، فقد جندت الحكومة الإسرائيلية ما يزيد عن ٣٠٠ ألف من جنود الاحتياط، إضافة إلى إيقاف ما بين ١٢٠-١٥٠ ألف من العمال الفلسطينيين داخل إسرائيل، ومغادرة العديد من العمال الأجانب خاصة الذين يعملون في مستوطنات غلاف غزة وشمالي البلاد.

١.١ التشغيل وسوق العمل في إسرائيل في ظل الحرب

مع أن معدلات التشغيل والبطالة لم تتأثر من حركة الاحتجاج في الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٢٣ ، فقد وصل سوق العمل إلى تشغيل كامل حتى بداية تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٢٣ ، إلا أنه مع بداية الحرب حدثت الصدمة الأولى والمركزية لسوق العمل، فقد جندت الحكومة الإسرائيلية ما يزيد عن ٣٠٠ ألف من جنود الاحتياط، إضافة إلى إيقاف ما بين ١٢٠–١٥٠ ألف من العمال الفلسطينيين داخل إسرائيل، ومغادرة العديد من العمال الأجانب خاصة الذين يعملون في مستوطنات غلاف غزة وشمالي البلاد على الحدود اللبنانية، يضاف إلى ذلك حدوث تشويش في عمل الموظفين والعاملين في القطاع العام والخاص، وبالذات العاملين في سلك التربية والتعليم.

رافق ذلك أيضاً، صعوبات في التوجه إلى أماكن العمل، ونتيجة لذلك ارتفع معدل البطالة الموسعة بشكل ملحوظ وخرجت أعداد كبيرة من العمال والموظفين إلى إجازة بدون راتب. وتشير البطالة الموسعة إلى نسبة العاملين الذين تغيبوا عن عملهم في السوق، مدةً ممتدة، سواء بسبب تجنيدهم ضمن قوات الاحتياط أو بسبب إغلاق مناطق كاملة داخل إسرائيل، أو تعرقل المواصلات.

	أيلول ٢٠٢٣	تشرين الأول ٢٠٢٣	تشرين الثاني ٢٠٢٣	كانون الأول ٢٠٢٣
معدل البطالة	٣,٤	٣,٤	٣	٣,١
معدل البطالة الموسعة	٤	١٠,٤	١٠	٧,٥

جدول (٣): معدل البطالة والبطالة الموسعة في إسرائيل (أيلول-كانون الأول ٢٠٢٣)

من الجدير بالذكر أن التفاوت بين نسبة المشتركين في قوة العمل ما زال ملحوظاً بين اليهود والعرب مواطني إسرائيل، فنسبة مشاركة اليهود من جيل ١٥ سنة فما فوق، بلغت ٦٦,٣٪ مع عدم وجود تفاوت ملحوظ بين نسبة مشاركة الذكور والإناث، فنسبة مشاركة الذكور ٦٧,٢٪ مقارنة بـ ٦٥,٢٪ بين النساء اليهوديات. أما مشاركة العرب فقد بلغت ٥٠,٦٪ مقارنة بـ ٤٧,١٪ في العام ٢٠٢٢، وبلغت نسبة مشاركة الذكور في العام ٢٠٢٣: ٦٤,٣٪ مقارنة بـ ٣٦,٩٪ بين النساء.

ارتفع معدل التضخم المالي في العام ٢٠٢٣ بـ ٣٪ مقارنة بـ ٥,٣٪ في العام ٢٠٢٢، وكان الارتفاع في الأشهر التسعة الأولى من السنة ٣,٨٪ ثم انخفض معدل التضخم ليصل ٣٪ مع نهاية السنة.

في قطاع الهايتك الإسرائيلي بلغ حجم العاملين في العام ٢٠٢٣: ٤٤١ ألف عامل مقارنة مع ٤٢٧ ألف عامل في العام ٢٠٢٢، وبلغت نسبة الأجيرين في هذا المجال ١١,٧٪ من مجمل الأجيرين في إسرائيل، ولم تختلف عن العام ٢٠٢٢. ويعتبر هذا القطاع أكثر ذكورية حيث بلغت نسبة الأجيرين الذكور في قطاع الهايتك ١٥,٧٪ من مجمل الأجيرين في إسرائيل، أما نسبة الأجيرات فيه فبلغت ٨٪ من مجمل الأجيرات في إسرائيل.[٤]

بالإجمال، فإن سوق العمل الإسرائيلي يعتمد على العمال مواطني الدولة وكذلك على العمال الأجانب وبالذات العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية، وإن أي توتر أمني بين إسرائيل والفلسطينيين يؤثر بشكل فوري على سوق العمل الإسرائيلي وكذلك على الوضع الاقتصادي للفلسطينيين، وهذا ما حدث في الربع الأخير من العام ٢٠٢٣ وما يحدث حالياً، إذ يُمنع العمال الفلسطينيون من الدخول للعمل في إسرائيل بقرارات سياسية إسرائيلية، مع أن ذلك يؤثر على القطاعات الاقتصادية الإسرائيلية خاصة تلك التي تشغل العمال ذوي الياقات الزرقاء كقطاع البناء والزراعة وغيرها من القطاعات، ونتيجة ذلك يعاني سوق العمل الإسرائيلي من نقص في الأيدي العاملة وفائض في الطلب، وتأثير ذلك واضح وجلي على القطاعات الإنتاجية خاصة تلك التي تشغل العمال الفلسطينيين، وجسر هذه الفجوة بين الطلب والعرض في المدى القصير غير ممكن نتيجة الأوضاع الجيوسياسية السائدة في البلاد والمنطقة، إلا إذا عاد العمال الفلسطينيون إلى عملهم، وإن كل المحاولات لاستقدام عمال أجانب من الهند وآسيا وغيرها من الدول والقارات هي مسار يحتاج إلى وقت طويل حتى لو نجحت الحكومة في ذلك، وهو حل للمدى المتوسط والبعيد ونتائجه غير موثوقة لأسباب عديدة.

١.٢ التضخم المالي خلال العام ٢٠٢٣

ارتفع معدل التضخم المالي في العام ٢٠٢٣ بـ ٣٪ مقارنة بـ ٥,٣٪ في العام ٢٠٢٢، وكان الارتفاع في الأشهر التسعة الأولى من السنة ٣,٨٪ ثم انخفض معدل التضخم ليصل ٣٪ مع نهاية السنة (شكل رقم

٢) وهي نسبة الحد الأعلى للهدف التي حدده بنك إسرائيل. ومن الجدير بالذكر أن ظاهرة التضخم هي ظاهرة عالمية منذ العام ٢٠٢١ وتعود إلى سبب رئيس هو ارتفاع أسعار الطاقة عالمياً لكن حدة ارتفاع معدلات التضخم في إسرائيل كانت بوتيرة أقل من العالم بسبب الاستقلالية في مجال الطاقة، الأمر الذي خفف من وتيرة التأثير على الأسعار فيها، وللسبب نفسه، كان الانخفاض في أسعار الطاقة عالمياً أحد الأسباب التي أبقت الانخفاض في معدلات التضخم في إسرائيل أقل منها عالمياً.

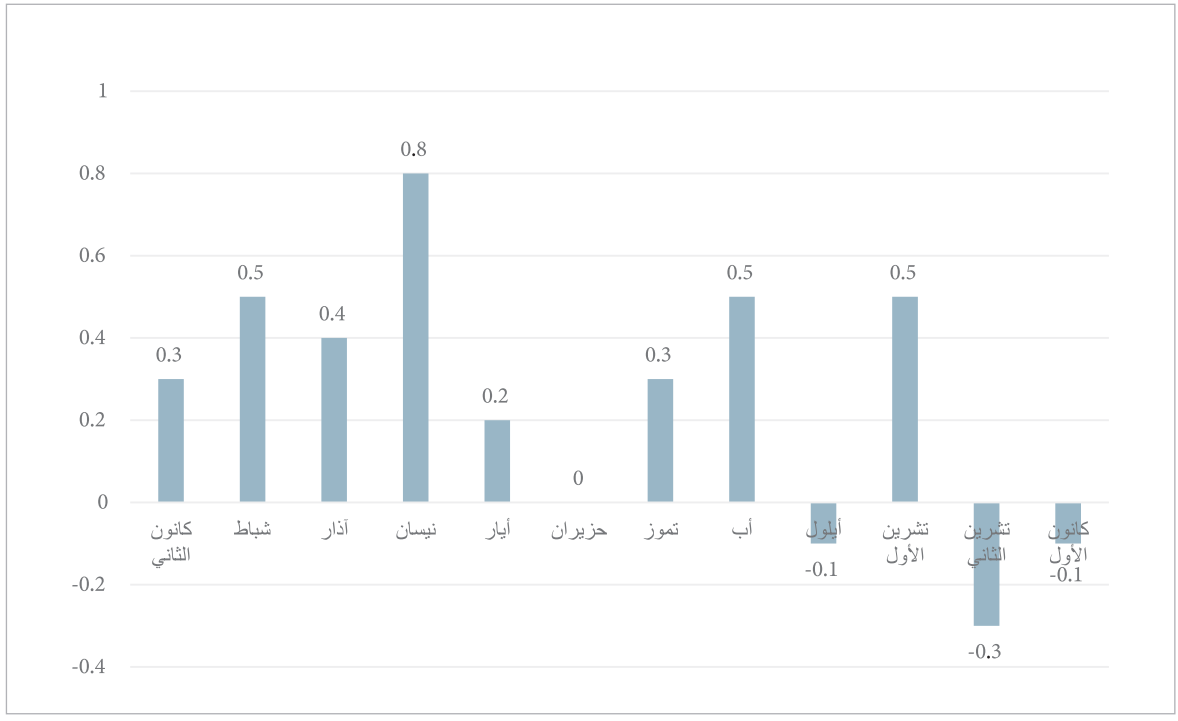

الشكل (٢): غلاء المعيشة للمستهلك للعام في إسرائيل بالأشهر ٢٠٢٣ (نسب مئوية)

في العام ٢٠٢٣ انخفضت أسعار كل من الأثاث والأجهزة البيتية (-٣,٤٪) وكذلك أسعار منتوجات الألبسة والأحذية (-١٠,٤٪) أما أسعار باقي المنتوجات فارتفعت، وبرز ارتفاع الخضروات والفواكه بـ ١٣,٦٪ مقابل ٣,١٪ في العام ٢٠٢٢ ويليه أسعار الأغذية بـ ٢,٤٪، أما باقي المنتوجات فارتفعت أسعارها بين ١,٨٪ – ٤,٨٪. وفي هذه الحالة فإن ارتفاع الأسعار في ٢٠٢٣ أثر على الطبقات الفقيرة أكثر من غيرها.

١.٣ قطاع الهايتك: هزات غير متوقعة خلال العام ٢٠٢٣

يعتبر قطاع الهايتك القطاع صاحب المساهمة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل بنسبة تصل إلى ١٨٪، أو حوالى ٢٩٠ مليار شيكل. ويساهم القطاع بحوالى ٥٠٪ من صادرات إسرائيل. هبط

التمويل الذي جنده قطاع الهايتك خلال احتجاجات خطة الإصلاح (النصف الأول من العام ٢٠٢٣) بحوالى ٦٣٪ مقارنة بالفترة السابقة. ويقدر بأن حوالى ٣٧٪ من المستثمرين قالوا إنهم سيسحبون كلّ أو جزءاً من محفظتهم الاستثمارية إلى دول أخرى بسبب «الإصلاحات القضائية»، بالإضافة إلى حوالى ٨٪ من شركات الهايتك قالت إنها ستنقل مقر إدارة الشركة إلى الخارج.[٥]

أما الاستثمارات في قطاع الهايتك فانخفضت – فمنذ الربع الأخير من العام ٢٠٢١ الذي وصلت فيه الاستثمارات إلى القمة (٩ مليار دولار)– في النصف الثاني للعام ٢٠٢٢ على الأثر التباطؤ العالمي، أما في العام ٢٠٢٣ فإن وتيرة الانخفاض زادت نتيجة خطة «الإصلاح القضائي» في الأشهر التسعة الأولى، وزادت وتيرة الانخفاض في الربع الأخير نتيجة الحرب على غزة، ووصل حجم الاستثمار في الربع الأخير من العام ٢٠٢٣ إلى ١,٧ مليار دولار، وهي أقل حجم للاستثمارات في هذا القطاع منذ العام ٢٠١٧، ووصل إجمالي حجم الاستثمارات في العام ٢٠٢٣ ما قيمته ٧,٣ مليار دولار بانخفاض ٦٠٪ عن العام ٢٠٢٢,[٦] أما في الربع الأول من العام ٢٠٢٤ فاستمرت الاستثمارات في هذا القطاع في الانخفاض على أثر استمرار الحرب وبلغت ١,٦ مليار دولار. من الجدير بالذكر أن الاستثمار في قطاع الهايتك مرتبط أكثر من غيره في الدول المتطورة برأس المال الأجنبي وأن استمرار التوترات الجيوسياسية يؤثر عليه بشكل مباشر.

١.٤ إسرائيل و «مشكلة» البحر الأحمر

كانت لدخول اليمن على خط الحرب –خصوصاً قضية الملاحة التجارية في البحر الأحمر– آثار اقتصادية عميقة على إسرائيل، تشمل التكاليف المالية المباشرة والآثار الاستراتيجية الأوسع. وقد عجلت الهجمات المتكررة على طرق الشحن التجارية، ولا سيما تلك المؤدية من وإلى ميناء إيلات الإسرائيلي، بانخفاض كبير في نشاط الشحن، حيث تم الإبلاغ عن انخفاض بنسبة ٨٥٪ بحلول كانون الأول ٢٠٢٣,[٧] ومن المرجح أن يترجم هذا الانخفاض في نشاط الموانئ إلى خسائر كبيرة في عائدات التجارة، مما يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الإسرائيلي. ومن الناحية الإستراتيجية، أدى التهديد الذي تتعرض له الطرق البحرية إلى تغيير مسار السفن حول رأس الرجاء الصالح، وبالتالي زيادة التكاليف اللوجستية وإطالة أوقات التسليم، مما أثر على الكفاءة العامة للشبكات التجارية. فالتأمينات زادت بأكثر من ١٦٠٪ على المنتوجات التي تمر عبر باب المندب. وتتأثر من جبهة اليمن بشكل خاص واردات الماكينات والأجهزة الكهربائية

كانت لدخول اليمن على خط الحرب -خصوصاً قضية الملاحة التجارية في البحر الأحمر- آثار اقتصادية عميقة على إسرائيل، تشمل التكاليف المالية المباشرة والآثار الاستراتيجية الأوسع. وقد عجلت الهجمات المتكررة على طرق الشحن التجارية، ولا سيما تلك المؤدية من وإلى ميناء إيلات الإسرائيلي، بانخفاض كبير في نشاط الشحن.

إلى إسرائيل التي تمر عن طريق بحر العرب حيث تبلغ نسبتها ٣٥٪ من مجمل واردات هذه المنتوجات وتصل قيمتها إلى ٨,٣ مليار دولار. أما منتوجات السيارات والمركبات التي تمر عبر باب المندب فتصل إلى ٣٣٪ من مجمل واردات وسائل المواصلات وتساوي قيمتها ٣,٧ مليار دولار ويليها قطاع النسيج الذي يشكل ٤٩٪ من مجمل واردات هذا القطاع وتصل قيمته إلى ١,٩ مليار دولار. أما صادرات الماكينات والأجهزة الكهربائية فنسبتها ٢٧٪ من صادرات هذه البضائع وتصل قيمتها ٥ مليار دولار ويليها قطاع الكيماويات الذي يصل ١٥٪ من صادرات المنتوجات الكيماوية بقيمة تقدر ب ٢,٢ مليار دولار،[٨] وبنظرة واسعة فإن تأثير الحوثيين سيترك أثراً بالغاً على ارتفاع الأسعار وبالتالي على مستوى الحياة في إسرائيل.

تحمل هذه العرقلات في لوجستيات التجارة البحرية في البحر الأحمر أيضاً تداعيات على التجارة العالمية، نظراً لأهمية البحر الأحمر الإستراتيجية كقناة للشحن الدولي، مما يزيد من تضخيم المخاطر الاقتصادية لإسرائيل وسط هذا الصراع. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحاجة إلى زيادة الإنفاق العسكري لتأمين هذه المياه واحتمال عدم الاستقرار الإقليمي الأوسع نطاقاً يشكلان تحديات اقتصادية وأمنية مستمرة لإسرائيل.

الحرب على قطاع غزة
تركيا تعلن عن إيقاف تجارتها مع إسرائيل

في بداية أيار ٢٠٢٤، قررت تركيا إيقاف التجارة مع إسرائيل. في العام ٢٠٢٣، بلغت قيمة حجم التجارة بين تركيا وإسرائيل حوالى ٦,٨ مليار دولار، حيث شكلت الصادرات التركية ٤,٦ مليار دولار من هذا الإجمالي، مما يجعل تركيا سادس أكبر مصدر لواردات إسرائيل. وشملت هذه الصادرات في الغالب الصلب والآلات والمعادن والوقود، إلى جانب المنتجات الطازجة والمنتجات الغذائية. ويمكن أن يكون لوقف التجارة هذا تأثير اقتصادي كبير على إسرائيل. وبالنظر إلى أن إسرائيل تعتمد على تركيا في مجموعة متنوعة من الواردات الحيوية، فإن غيابها المفاجئ يمكن أن يعطل قطاعات مختلفة من الاقتصاد الإسرائيلي. قد تواجه إسرائيل نقصاً قصير الأجل وارتفاعاً في الأسعار، مما قد يؤدي إلى التضخم في القطاعات ذات الصلة. ورداً على ذلك، تدرس الحكومة الإسرائيلية تعزيز قدرات التصنيع المحلية والبحث عن موردين بديلين للتخفيف من تأثير توقف التجارة.

ثانياً: السياسات الاقتصادية والمالية في ظل حركة الاحتجاج والحرب

اندلاع الحرب بعد ٧ أكتوبر، وقبلها تداعيات الاحتجاج الإسرائيلي الشعبي على خطة «الإصلاح القضائي» أثّرا على السياسات الاقتصادية بشكل كبير، إضافة لظاهرة التضخم المالي في العام ٢٠٢٢ وأحداث أخرى. منذ الربع الثاني من العام ٢٠٢٢ تحولت السياسة النقدية من سياسة توسعية إلى انكماشية، أما على مستوى السياسة المالية وبعد عدة جولات انتخابية برلمانية، ابتدأ العام ٢٠٢٣ بالعمل ضمن الميزانية الاستمرارية للعام ٢٠٢٢ حتى شهر أيار، وفي الشهر نفسه أقرت ميزانية جديدة للدولة للسنوات ٢٠٢٣-٢٠٢٤. ومع بداية الحرب في شهر تشرين الأول (أكتوبر) اتبعت الحكومة سياسة مالية توسعية، وصادقت في كانون الأول على ميزانية جديدة للعام ٢٠٢٣، بناء على ذلك نستعرض السياسات المالية والنقدية للعام ٢٠٢٣.

٢.١ السياسة المالية

مع بداية العام ٢٠٢٣، عملت حكومة نتنياهو الجديدة على مبدأ الاستمرار في الميزانية المخصصة للعام ٢٠٢٣ المقررة من العام السابق بواقع ٤٦١,٥ مليار شيكل، ومع إقرار قانون الميزانية للعام ٢٠٢٣، تم تعديلها لتصل إلى ما قيمته ٤٨٤,٨ مليار شيكل بزيادة ٥٪ عن العام السابق. وبعد الحرب، عدلت الحكومة الميزانية من جديد، لتصل إلى ٥١٠,٧ مليار شيكل، أي بإضافة ٥,٣٥٪ عن الميزانية التي أقرت سابقاً للعام ٢٠٢٣,[٩]

حسب التخطيط للميزانية التي أقرتها الحكومة في شهر أيار كانت قيمة العجز المخطط ١٦,٩ مليار شيكل، ومع نهاية السنة ازداد العجز بـ ٦٠,٢ مليار شيكل لتبلغ قيمته ٧٧,١ مليار شيكل، وجاء هذا العجز نتيجة انخفاض مدخولات الدولة خلال السنة ونتيجة للحرب.

بلغت مدخولات الدولة من الضرائب والمدخولات الأخرى ٤٣٨,٩ مليار شيكل؛ أي ما يعادل ٢٣,٤٪ من الناتج المحلي، أما المصروفات فقد بلغت ٥١٦ مليار شيكل؛ أي ما يعادل ٢٧,٦٪ من الناتج المحلي، لذا وصل العجز الحكومي نسبة ٤,١٪ من الناتج بعد أن كان هناك فائض في ميزانية ٢٠٢٢ بقيمة ٠,٦٪ من الناتج.

تشير معطيات وزارة المالية أن مصروفات الدولة -بدون مصروفات الحرب- بلغت ٤٩١,٢ مليار شيكل،[١٠] أما مصروفات الحرب فكانت ٢٤,٩ مليار شيكل.[١١] وتوزعت مصروفات الحرب حسب الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام ٢٠٢٣ كالتالي: ٣,٨ مليار شيكل في شهر تشرين الأول مع بداية الحرب و٨,٦ مليار شيكل في شهر تشرين الثاني و١٦,٨ مليار شيكل في شهر كانون الأول، حيث إن مصروفات شهر كانون الأول هي الأعلى من بين الأشهر الثلاثة، ويعود ذلك لكون المصروفات والنفقات الحربية تسجل وقت الدفع

وليس وقتَ تنفيذها، وبالتالي يظهر ذلك أن مصروفات الحرب أعلى من المبلغ المذكور لأن هناك نفقات تدفع عن الأشهر الثلاثة في وقت لاحق وفي ميزانية ٢٠٢٤.

عند مقارنة المصروفات والإنفاق الحكومي في العام ٢٠٢٣ بالعام ٢٠٢٢ نجد أن الارتفاع في المصروفات الحكومية بلغ عام ٢٠٢٣: ٥٧,٤ مليار شيكل؛ أي ما يعادل ١٢,٥٪ من مجمل المصروفات الحكومية، وكان النصيب الأكبر منها لمصروفات الأمن إذ ارتفعت بـ ٣٠,٣٪ لتصل ٩٨,١ مليار شيكل، وارتفعت مصروفات الأمن الداخلي بـ ١٠,٤٪ (شكل رقم ٣)، وكان نصيب التربية والتعليم ١٥,٥٪؛ أي بنسبة أعلى من معدل الارتفاع في المصروفات.[١٢]

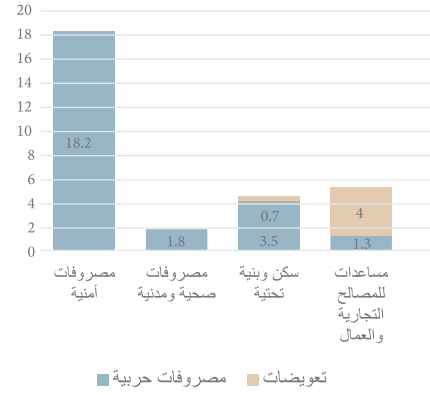

الشكل (٣) مصروفات الحكومة الإسرائيلية نتيجة للحرب حسب مجالات مختلفة (مليار شيكل)

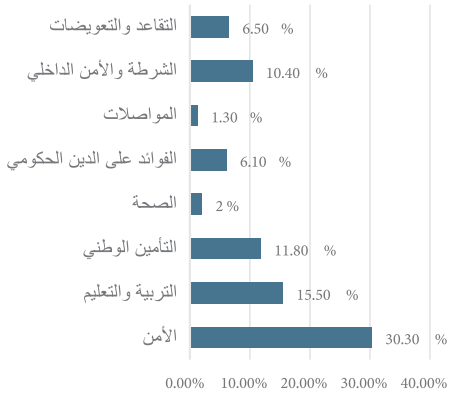

الشكل (٤): الارتفاع في المصروفات والإنفاق الحكومي الإسرائيليين عام ٢٠٢٣ مقارنة بالعام ٢٠٢٢

وبتفسير ظاهرة توزيع المصروفات المدنية والأمنية والفوائد على الدين الحكومي منذ العام ٢٠٠٠– ٢٠٢٣ (حسب وزارة المالية) فإنها تدل على تغيير في سلم الأفضليات الحكومية، فمنذ العام ٢٠٠٠ ارتفعت المصروفات المدنية على حساب المصروفات على فوائد الدين الحكومي (فترة الانتفاضة الفلسطينية الثانية)، إضافة إلى ارتفاع المصروفات المدنية على حساب المصروفات الأمنية منذ العام ٢٠٠٩ (ما بعد فترة الانتفاضة الثانية)، واستمر هذا المسار حتى العام ٢٠٢٠، وحدثت قفزة أخرى في المصروفات المدنية على حساب المصروفات الأمنية وفوائد الدين الحكومي لمواجهة جائحة الكورونا لكن الاتجاه تغيير بعد العام ٢٠٢٠، إذ ارتفعت المصروفات الأمنية ومصروفات الفوائد على الدين على حساب المصروفات المدنية، أما في العام ٢٠٢٣ فحدثت قفزة أخرى في الارتفاع على المصروفات الأمنية على حساب المصروفات المدنية والفوائد على الدين الحكومي (الحرب على غزة). وتظهر هذه التفسيرات أن اتجاه المصروفات وتغيير سلم الأفضليات لدى الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة مرتبط بالأحداث الجيوسياسية في المنطقة إضافة إلى أحداث عالمية كجائحة الكورونا.

وعند مقارنة العجز الحكومي في الميزانية مع الدين العجز الحكومي في الدول المتطورة، يظهر أن نسبة العجز العام الحكومي للناتج في إسرائيل أعلى من معدل الدول المتطورة الذي يصل فيها معدل العجز العام ٢,٧٪ للناتج، أما في العام ٢٠٢٣ فإن نسبة العجز العام كانت من أعلى الدول في العالم، ويعود ذلك لأنه كان هناك فائض في الميزانية في العام ٢٠٢٢ ونتيجة للعجز العام العالي في العام ٢٠٢٣.

٢.٢ الدين العام والتدريج الائتماني

وصلت نسبة الدين العام للناتج المحلي في نهاية العام ٢٠٢٣ إلى ٦١,٩٪ بعد أن كانت ٦٠,٥٪ في العام ٢٠٢٢، ففي الأرباع الثلاثة الأولى من العام ٢٠٢٣، استمرت نسبة الدين العام للناتج في الانخفاض على الرغم من وجود الحركة الجماهيرية الاحتجاجية على «الإصلاح القضائي»، وفي الربع الرابع من العام ارتفع من جديد بالنسبة للناتج نتيجة تكلفة الحرب على غزة في هذا الربع، وقد ساهم في ارتفاع الدين العام للناتج كل من العجز في ميزانية الحكومة ونفقات ومصروفات خارج الميزانية على صندوق الضرائب العقارية، وملاءمة الديون المرتبطة بجدول غلاء المعيشة (التضخم) والدين بالعملة الأجنبية نتيجة انخفاض قيمة الشيكل في نهاية السنة مقارنة بالسنة السابقة.

من الجدير بالذكر أن تكلفة تمويل الدين الخارجي ارتفعت خلال العام ٢٠٢٣ نتيجة ارتفاع علاوة المخاطرة أيضاً، وقد ساهم في ذلك كل من «الإصلاح القضائي» الذي كان في الأشهر التسعة الأولى للسنة، وأيضاً الحرب على غزة، وكانت الشركات الثلاث الكبرى للتدريج الائتماني قد حذرت من انخفاض التدريج الائتماني لإسرائيل إذا ما استمر وضع الانقلاب التشريعي لكنها لم تخفضه خلال العام ٢٠٢٣، لكن شركة مودس عادت وخفضته في شهر شباط ٢٠٢٤ إلى مستوى A2 وخفضت أيضاً التنبؤات إلى سلبية، وبمعنى آخر أن احتمال الانخفاض مجدداً قائم في المستقبل. أما شركة فيتش فاكتفت في العام ٢٠٢٤ بتخفيض التنبؤات من ثابتة إلى سلبية ولم تخفض التدريج الائتماني ولم تصدر اس اند ب تدريجها وتقريرها بالنسبة للتدريج الائتماني للعام ٢٠٢٤. وعلى الرغم من أن خطة «الإصلاح القضائي» والحرب لم يخفضا التدريج الائتماني لإسرائيل خلال العام ٢٠٢٣، وأن التخفيض الأول الذي حدث لإسرائيل منذ أن دخلت في قوائم التدريج عام ١٩٩٥ كان قد أعلن عنه في شهر شباط ٢٠٢٤ على يد شركة مودس.

تخفيض التصنيف الائتماني طويل الأجل لبلد ما يعكس انخفاضاً في الثقة في قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية
الآثار الإستراتيجية ثقة المستثمر: قد يرى المستثمرون إسرائيل كبيئة عالية المخاطر، مما قد يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات في مختلف القطاعات، بما في ذلك التكنولوجيا والبنية التحتية. ارتفاع تكاليف الاقتراض: عندما تحاول الحكومة الإسرائيلية أو الشركات في إسرائيل اقتراض المال من خلال السندات أو غيرها سيتعين عليهم دفع أسعار فائدة أعلى لجذب المستثمرين. العلاقات الخارجية والمساعدات: يمكن أن يؤثر هذا التخفيض على علاقات إسرائيل مع الدول الأخرى والهيئات الدولية، مما قد يؤثر على المساعدات الخارجية والعلاقات الدبلوماسية، خاصة إذا كان تخفيض التصنيف مرتبطاً بالصراعات العسكرية أو التوترات الجيوسياسية.
الآثار الاقتصادية الميزانية الحكومية: ارتفاع أسعار الفائدة على الديون يعني الحاجة إلى توجيه المزيد من الإيرادات الحكومية نحو خدمة هذا الدين، مما قد يؤدي إلى انخفاض الإنفاق في مجالات مهمة أخرى مثل التعليم أو الرعاية الصحية أو البنية التحتية. انخفاض قيمة العملة: مما قد يجعل الواردات أكثر تكلفة ويزيد من تكلفة المعيشة. النمو الاقتصادي: قد يعوق النمو الاقتصادي العام، حيث يمكن أن تتباطأ الاستثمارات المحلية والأجنبية بسبب المخاطر المتصورة وارتفاع تكاليف التمويل.
الآثار على الفلسطينيين في ما يخص الفلسطينيين، في حال استمر التخفيض التصنيف الائتماني لإسرائيل على الأمد البعيد، فإن أي انكماش اقتصادي في إسرائيل يمكن أن تكون له آثار مباشرة على الاقتصاد الفلسطيني. على سبيل المثال، قد يؤدي إلى تغييرات في السياسة الاقتصادية يمكن أن تؤثر على التجارة وأسواق العمل والاتفاقيات الاقتصادية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

الجدول (٤): الإسقاطات المتوقعة لتخفيض تصنيف إسرائيل الائتماني

٢.٣ السياسة النقدية

استمراراً لسياسة الضبط النقدية التي اتبعها بنك إسرائيل لكبح جماح التضخم المالي وبالذات في رفع نسبة الفائدة إلى ٣,٢٥٪ في نهاية ٢٠٢٢، فإن السياسة النقدية خلال العام ٢٠٢٣، تجزأت إلى جزئيين: الأول خلال الأشهر التسعة الأولى خلال فترة «الإصلاح القضائي» (قبل الحرب)، والثاني بعد بدء الحرب، فقبل الحرب وبهدف مواجهة التضخم المالي رفعت اللجنة النقدية فائدة بنك إسرائيل أربع مرات، منها اثنتان رفعت بهما الفائدة بـ ٠,٥٪ كل مرة وأخريين رفعت بهما الفائدة ٠,٢٥٪ في كل مرة، حيث بلغت نسبة الفائدة في شهر أيار ٤,٧٥٪، ومنذ نهاية أيار حتى نهاية السنة لم تتغير

نسبة الفائدة. وتعود أسباب عدم تغيير نسبة الفائدة، إلى أن قيمة الشيكل انخفضت منذ بداية السنة مع ارتفاع أسعار الدولار (شكل رقم ٥) وارتفاع أسعار العقارات، مما يشير إلى أن معدل التضخم تسير باتجاه الارتفاع، الأمر الذي نوه إليه بنك إسرائيل ولم يستبعد أن ترتفع نسبة الفائدة مجدداً حتى نهاية السنة، لكن مع بداية الحرب في شهر أكتوبر تغير اتجاه بنك إسرائيل وأوقف الحديث عن ارتفاع نسبة الفائدة، وكانت بداية الجزء الثاني من السياسة النقدية. منذ اليوم الأول للحرب تركزت سياسية بنك إسرائيل على استقرار الأسواق والعمل على تخفيض عدم اليقين، إضافة لذلك قام البنك بإجراء تسهيلات في الشروط الائتمانية للأسر والمصالح التجارية الذي تضررت نتيجة الحرب، وكما يبين الشكل رقم ٥ انخفضت بشكل فوري قيمة الشيكل وارتفع سعر الدولار لذا قام بنك إسرائيل بالإعلان عن خطة لبيع العملة الأجنبية بقيمة ٣٠ مليار دولار من مجمل أرصدة الاحتياطية البالغة آنذاك ٢٠٢ مليار دولار (شكل رقم ٦). ومع نهاية تشرين الأول تبين أن بيع العملة الأجنبية من جانب البنك لم يستغل كاملاً وباع ٨,٢ مليار دولار، وفي شهر تشرين الثاني باع ٣٣٨ مليون دولار، أما في شهر كانون الأول فلم يقم ببيع أي دولار، ذلك لأن قيمة الشيكل بدأت بالارتفاع من جديد منذ شهر تشرين الثاني واستمرت بالاتجاه نفسه في شهر كانون الأول (شكل رقم ٥) وكذلك عادت أرصدة البنك المركزي بالارتفاع من جديد لتصل ٢٠٤ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠٢٣ (شكل رقم ٦). إضافة لذلك قام بنك إسرائيل بتفعيل برنامج إعادة معاملات الشراء للسندات الحكومية وسندات الشركات (Repo) بهدف تزويد الهيئات المؤسساتية وصناديق الائتمان بالسيولة النقدية بالعملة المحلية.

وبالمجمل، فإن السياسية النقدية لبنك إسرائيل كانت سياسية نقدية انكماشية هدفت إلى الحد من التضخم المالي في النصف الأول من السنة وفي النصف الثاني لم يغير بنك إسرائيل نسبة الفائدة تجنباً للآثار الاقتصادية المحتملة نتيجة البدء بتنفيذ تشريعات خطة «الإصلاح القضائي»، لكن مع بدأ الحرب وتوقف «الإصلاح القضائي» بدأ الاتجاه يسير نحو تخفيض نسبة الفائدة، لكن مع انخفاض قيمة الشيكل ومؤشرات الأسهم اتجهت سياسة بنك إسرائيل نحو استقرار الأسواق وعدم تخفيضها.

بالمجمل، فإن السياسية النقدية لبنك إسرائيل كانت سياسية نقدية انكماشية هدفت إلى الحد من التضخم المالي في النصف الأول من السنة وفي النصف الثاني لم يغير بنك إسرائيل نسبة الفائدة تجنباً للآثار الاقتصادية المحتملة نتيجة البدء بتنفيذ تشريعات خطة «الإصلاح القضائي»، لكن مع بدأ الحرب وتوقف «الإصلاح القضائي» بدأ الاتجاه يسير نحو تخفيض نسبة الفائدة.

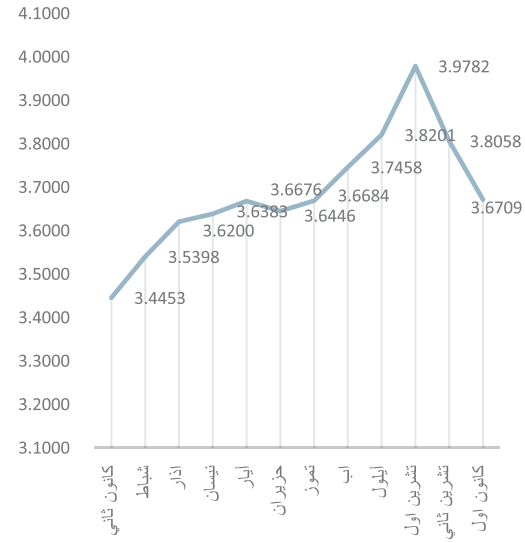

الشكل (٥): المعدل الشهري لسعر الدولار أمام الشيكل خلال العام ٢٠٢٣

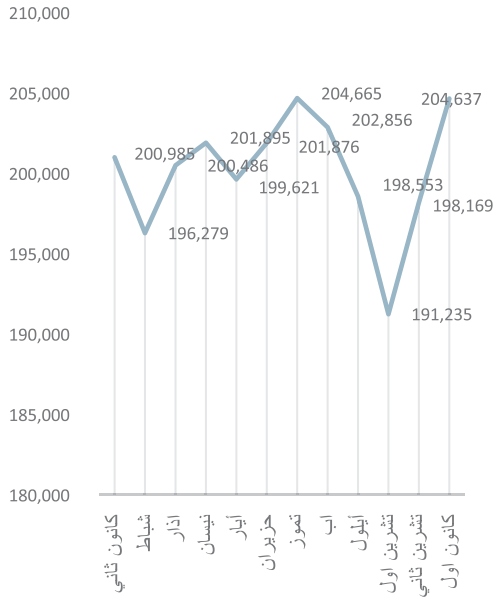

الشكل (٦): مجمل الأرصدة الأجنبية لدى إسرائيل بملايين الدولارات لكل شهر خلال ٢٠٢٣

ثالثاً: سوق المال

شهد سوق المال في العام ٢٠٢٣ تقلبات عديدة وغير منسجمة مع أسواق المال العالمية، وذلك نتيجة لخطة «الإصلاح القضائي» وما أعقبها من حركة الاحتجاج، والحرب على غزة بعد هجوم ٧ أكتوبر.

٣.١ خلال فترة الاحتجاجات على «الإصلاحات القضائية» (كانون الثاني ٢٠٢٣-أيلول ٢٠٢٣)

ارتفعت مؤشرات أسهم تل أبيب ٣٥، وتل أبيب ٩٠، وتل أبيب ١٢٥، بنسب وصلت إلى ما بين ٢٪-٣٪ مقارنة مع مؤشرات الأسهم الأميركية التي ارتفعت بـ ١٢٪ والأوروبية التي ارتفعت بـ ٩٪.[١٣] وعلى أثر هذا الخلاف على برنامج «الإصلاح القضائي» وبداية حركة الاحتجاجات الشعبية، تجلت المخاوف من تخفيض التدريج الائتماني مما أدى إلى تحويل الأموال من السوق المحلي إلى الأسواق خارج البلاد، وظهر ذلك جلياً في صناديق المال وصناديق الائتمان. وانخفضت أيضاً قيمة الشيكل وارتفعت قيمة الدولار واليورو كما ذكر سابقاً (شكل رقم ٥) الأمر الذي دعم رفع أسعار الاستيراد وبالتالي زيادة معدلات التضخم، إضافة لذلك انخفضت الاستثمارات في قطاع الهايتك من كانون الثاني – أيلول بـ ٦٣٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام ٢٠٢٢.

تراجع إسرائيل على لوائح التصنيفات الائتمانية سبق الحرب. (صورة تعبيرية، صحف)

٣.٢ فترة الحرب (تشرين الأول ٢٠٢٣ حتى كانون الأول ٢٠٢٣)

انخفضت مؤشرات الأسهم، وارتفع سعر الدولار إلى أعلى مستوى له في العام ٢٠٢٣، ومع تقدم الحرب عادت مؤشرات الأسهم لترتفع من جديد. وفي سوق سندات الدين وارتفاع المخاطر الاقتصادية ارتفع عائد سندات الدين للمدى البعيد ووصل إلى ٥,٣٪، وكان رد فعل شركات الائتمان أن التدريج الائتماني لإسرائيل يخضع للمتابعة السلبية. أما المؤشرات التي انخفضت خلال العام ٢٠٢٣ فهي: مؤشر تل أبيب- كلينتك - ١٦٪، مؤشر تل أبيب- البنية التحتية للطاقة - ١٢٪، مؤشر تل أبيب شبكات تسويق - ١٣٪، ولقد ساهم في هذا الانخفاض كلا الحدثين: الانقلاب التشريعي والحرب. أما سوق سندات الدين فقد ارتفع خلال العام ٢٠٢٣، فسندات الدين للشركات المرتبطة بمؤشر تل بوند ارتفعت خلال الأشهر التسعة الأولى بـ ٩٪، وفي الأشهر الثلاثة الأخيرة ارتفعت بـ ٢,٣٪ وبتلخيص سنوي ارتفع بـ ١٠,٥٪- ١٢٪ وبالمجمل ارتفع مؤشر تل بوند خلال السنة بـ ١٢,٤٪، وهو ارتفاع غير مشهود لهذا المؤشر. أما تجنيد الأموال من خلال سندات الدين الحكومية في البلاد وخارجها فقد بلغ خلال السنة ١٢٠,٥ مليار شيكل منها

٨٦,٥ مليار شيكل في تل أبيب مقارنة بـ ٤٠,٢ مليار شيكل في السنة السابقة، أما تجنيد الأموال بواسطة سندات الدين للشركات فقد بلغ في العام ٢٠٢٣ ما قيمته ٧١ مليار شيكل استمراراً لتجنيد ٨٩ مليار شيكل في العام ٢٠٢٢، ويعود السبب في انخفاض التجنيد خلال العام ٢٠٢٣ إلى انخفاض التجنيد بواسطة سندات الدين التابعة للبنوك وشركات العقارات. أما مؤشرات القروض قصيرة الأمد فقد ارتفعت بـ ٤٪ وارتفعت العوائد لهذه القروض بـ ٤,٤٪ مقارنة بـ ٣,٥٪ في نهاية ٢٠٢٢.[١٤] وفي المجمل، فإن مؤشرات الأسهم خلال العام ٢٠٢٣، ارتفعت بنسبة منخفضة، وبالذات مقارنة مع مؤشرات الأسهم الأميركية، وأن مسارها في العام ٢٠٢٤ مرتبط بدرجة عالية باستمرار الحرب والتأثيرات الجيوسياسية في المنطقة.

ارتفعت مؤشرات الأسهم خلال العام ٢٠٢٣ بنسبة منخفضة، وبالذات مقارنة مع مؤشرات الأسهم الأميركية، وأن مسارها في العام ٢٠٢٤ مرتبط بدرجة عالية باستمرار الحرب والتأثيرات الجيوسياسية في المنطقة.

رابعاً: تأثير الحرب الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني

في العام ٢٠٢٣، ومع بدء الحرب على غزة، توقفت القطاعات الاقتصادية بشكل شبه كامل عن العمل، مما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الفلسطيني في الربع الرابع في قطاع غزة بما يقارب ٨٠٪، وكذلك انخفض الناتج في الضفة الغربية بـ ١٩٪ ليسجل الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، تراجعاً بـ ٩,٢٪ بالأسعار الجارية حيث بلغت نسبة الانخفاض في الربع الرابع- ٢٩,٣٪ مقارنة مع الربع الثالث، وبلغ إجمالي الناتج ١٧٣٩٦,٣ مليون دولار[١٥] في العام ٢٠٢٣. وانخفضت الإنتاجية الفلسطينية في جميع القطاعات بنسب متفاوتة، إضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة.

تدرك إسرائيل أن التبعية الاقتصادية للفلسطينيين عامل إساسي في التحكم بالاقتصاد الفلسطيني والسيطرة عليه. في أوقات الحروب، وكما هو واضح خلال الحرب الحالية، فإن الهزات، والتبعات الاقتصادية السلبية، تطال كلا من الاقتصاد الإسرائيلي والفلسطيني في آن واحد، الأمر الذي يضع أدوات تحكم مضاعفة بيد الحكومة الإسرائيلية في تحديد مستقبل الاقتصاد الفلسطيني وانتعاشه، خصوصاً أن أسعار جزء كبير من المنتوجات المستوردة مرتبط بالأسعار الإسرائيلية. فعلى سبيل المثال، تعتمد فلسطين كليا على استيراد مشتقات الوقود والطاقة من إسرائيل، والجانب الإسرائيلي هو الذي يحدد أسعارها شهريا حتى في حال انخفاض أسعار الوقود عالمياً فإن أسعار الوقود في إسرائيل تخضع لقيمة الدولار والأسعار العالمية والضرائب عليها في إسرائيل وما على فلسطين إلا الالتزام بأسعار الوقود ضمن هامش ضيق مما قد يؤدي إلى رفع سعر المنتوجات والسلع المصنعة في فلسطين.

البطالة الفلسطينية في الضفة الغربية في الربع الأخير من ٢٠٢٣	٣٠٪
البطالة الفلسطينية في قطاع غزة في الربع الأخير من ٢٠٢٣	٧٨٪
خسارة الاقتصاد الفلسطيني من إخراج العمال من السوق الإسرائيلي في الربع الأخير من ٢٠٢٣	٣,٢ مليار دولار (٢٢٪ من الدخل القومي الفلسطيني)
تضخم مالي وارتفاع أسعار	٣٥٪ (قطاع غزة) ٥,٢٪ (الضفة الغربية)
واردات الفلسطينيين من السلع والخدمات	١١,٦ مليار دولار
صادرات الفلسطينيين من السلع والخدمات	٣,٤ مليار دولار

الجدول (٥): معطيات متفرقة حول الاقتصاد الفلسطيني
والعلاقة الاقتصادية الفلسطينية - الإسرائيلية خلال العام ٢٠٢٣ [١٦]

إجمال

يظهر التقرير الحالي تراجعاً في المؤشرات الاقتصادية الكلية في إسرائيل مقارنة مع العامين الماضيين، الأمر الذي يعود بالأساس لعوامل سياسية داخلية مرتبطة بتسلم اليمين الإسرائيلي بقيادة نتنياهو وأحزاب اليمين الدينية مقاليد الحكم في إسرائيل منذ بداية السنة، فتشكيلة الحكومة اليمنية فرضت عبئاً اقتصادياً على ميزانية الدولة من خلال تخصيص ميزانيات خاصة للوزارات التي تسلمتها أحزاب اليمين المتطرف. ومع تصميم هذه الحكومة على تغيير صورة الحكم في إسرائيل من خلال تنفيذ خطة «الإصلاح القضائي» التي طرحها وزير القضاء ياريف لافين في الأيام الأولى لتنصيب الحكومة، زادت المخاطر الاقتصادية خاصة أن الاستثمارات الاقتصادية أصبحت غير آمنة من حيث التشريعات الحكومية، ودخلت مناخاً من عدم اليقين وانتقل جزء من الاستثمارات المحلية والخارجية إلى خارج البلاد، ورافقت هذا التحول حركة احتجاجية شعبية كبيرة استمرت حتى بداية تشرين الأول مع بدء الحرب على غزة. ونتيجة لذلك حذرت شركات التدريج الائتماني القادة الاقتصاديين من خلال تقارير رسمية، من هذا الوضع، وارتفعت علاوة المخاطرة للاستثمارات. ولم تكتف حكومة اليمين بذلك بل ذهبت وكثفت عملياتها الاستيطانية في الضفة الغربية وكثفت من اجتياحاتها لمدن

يظهر التقرير الحالي تراجعاً في المؤشرات الاقتصادية الكلية في إسرائيل مقارنة مع العامين الماضيين، الأمر الذي يعود بالأساس لعوامل سياسية داخلية مرتبطة بتسلم اليمين الإسرائيلي بقيادة نتنياهو وأحزاب اليمين الدينية مقاليد الحكم منذ بداية السنة، فتشكيلة الحكومة اليمنية فرضت عبئاً اقتصادياً على ميزانية الدولة.

وقرى الضفة الغربية، مما زاد التوترات الأمنية والجيوسياسية، وبالتالي خلق أجواء عدم يقين للاقتصاد المحلي، ونتيجة لكل ذلك بالإضافة إلى تأثير العوامل الخارجية تراجعت المؤشرات الاقتصادية الكلية بصورة معتدلة، حتى أتت هجمات ٧ أكتوبر وما تلاها، فتم إيقاف خطة «الإصلاح القضائي» ودخل الاقتصاد الإسرائيلي مرحلة جديدة متجها نحو الاقتصاد الحربي في الربع الأخير من السنة، مما أدى إلى تراجع في القطاعات الاقتصادية المختلفة وارتفاع في الإنفاق العام والإنفاق الحربي، ظهر ذلك جلياً على المؤشرات الاقتصادية وغدا جو عدم اليقين وعدم الاستقرار يخيم على النشاطات الاقتصادية محلياً وعلى المنطقة ككل، وانتقل التأثير على الاقتصاد من «الإصلاح القضائي» إلى تأثير الحرب في جنوبي البلاد وشمالها، خاصة أن الحرب مستمرة في العام ٢٠٢٤، ولم تلاحظ حتى كتابة هذه السطور ملامح لإيقافها، بل تلوح ملامح استمراريتها، ولذا فإن التوقعات تقول إن الإنفاق الحربي سيزداد خلال العام ٢٠٢٤، أما توقعات بنك إسرائيل التي تخرج من فرضية أن كثافة الحرب الأعلى انتهت مع نهاية ٢٠٢٣، وأن كثافة الحرب ستتضاءل خلال العام ٢٠٢٤، وان كثافة الحرب في الشمال لن تتغير، وفي العام ٢٠٢٥ لن تكون تأثيرات حربية مباشرة (توقف الحرب)، وبناء على هذا السناريو فإن بنك إسرائيل يتوقع نمواً في الناتج المحلي بـ ٢٪ خلال العام ٢٠٢٤ ونمواً بـ ٥٪ خلال العام ٢٠٢٥.[١٧] ويشير بنك إسرائيل في تنبؤاته إلى أن معدل التضخم المالي ٢,٧٪ في العام ٢٠٢٤ و ٢,٣٪ في العام ٢٠٢٥، وأن فائدة بنك إسرائيل ستكون في الربع الأول في العام ٢٠٢٥: ٣,٧٥٪، أما معدل الدين العام للناتج فسيكون ٦٧٪ من الناتج في العام ٢٠٢٤ وكذلك في العام ٢٠٢٥. يبدو من هذه التوقعات أنها توقعات متفائلة إذ لا تأخذ بالحسبان أن الدولة قد تذهب إلى انتخابات برلمانية مع اقتراب نهاية ٢٠٢٤، وأن المناخ العام والأجواء الجيوسياسية في المنطقة تسير نحو التوتر مع الزمن، لذا من المتوقع أن تكون معدلات النمو أدنى من توقعات بنك إسرائيل وكذلك نسبة الدين العام للناتج أعلى من توقعاته بسبب الاقتصاد الحربي الذي ستنتهجه إسرائيل خاصة على إثر التوتر المتصاعد مع إيران.

أما الاقتصاد الفلسطيني فإنه سيشهد تراجعاً إضافياً خلال العام ٢٠٢٤ خاصة مع استمرار الحرب على غزة والاجتياحات المكثفة للضفة الغربية إضافة لاعتداءات المستوطنين المتكررة على القرى والمدن الفلسطينية في الضفة الغربية، وهذا كله سيترك أثراً كبيراً على الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي.

الهوامش

١ دائـرة الإحصـاء المركزيـة، ٢٠٢٤. الحسـابات القوميـة للعـام ٢٠٢٣، المقيـاس الثانـي، خبـر للإعـلام علـى الرابـط: https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/DocLib/2024/076/08_24_076b.pdf؛ ناتي طوكر، «هـي أيضـا تقديـرات وزارة الماليـة: تكلفـة الحـرب سـتصل إلـى ١٩٠ مليـار شـيكل»، فـي ذي ماركـر، بتاريـخ ٤ كانـون الأول ٢٠٢٣. الرابـط: https://www.themarker.com/allnews/2023-12-04/ty-article/0000018c-3434-dc03-a9ec-3c7f371e0000. وتم احتسـاب التكلفـة الإجماليـة فـي ضـوء سـيناريو لا يكـون فيـه تصعيـد نوعـي علـى جبهـات قتـال أخـرى.

٢ المصدر السابق.

٣ أطـرش عـاص، «مؤشـرات إيجابيـة، وسياسـات نتنياهـو تنـذر بتراجـع الاقتصـاد» فـي تقريـر مـدار الاسـتراتيجي ٢٠٢٣: المشـهد الإسـرائيلي للعـام ٢٠٢٢. تحريـر غـانم هنيـدة. المركـز الفلسـطيني للدراسـات الإسـرائيلية– مـدار.

٤ دائـرة الإحصـاء المركزيـة، ٢٠٢٤. معطيـات مـن اسـتطلاع القـوى العاملـة كانـون الأول ٢٠٢٣، خبـر للإعـلام علـى الرابـط https://www.cbs.gov.il/he/mediare-lease/DocLib/2024/014/20_24_014b.pdf.

٥ Mike Butcher, “Whither Israel? Israeli tech players comment on the impact of the country’s convulsions”, TechCrunch, on July 25/07/25, 2023. See: https://techcrunch.com/2023/whither-israel-israeli-tech-players-comment-on-the-impact-of-the-countrys-convulsions/

٦ معهد رايز، ٢٠٢٤. « تلخيص عام ٢٠٢٣ في قطاع الهايتك الإسرائيلي». الرابط: https://short-link.me/GpfS

٧ Ari Rabinovitch, “Israel›s Eilat Port sees 85% drop-in activity amid Red Sea Houthi attacks”, Reuters, on Dec 21, 2023. See: https://short-link.me/GpfI

٨ مكور ريشون، ٢٠٢٤. تأثير الحوثيين على الاقتصاد الإسرائيلي». الرابط: https://www.makorrishon.co.il/news/741867/

٩ وزارة الماليـة، ٢٠٢٤. تقاريـر علـى تنفيـذ الميزانيـة ٢٠٢٣. الرابـط: https://www.gov.il/BlobFolder/reports/budget-execution-reports-2023/he/files_budget-execution-reports_budget-execution-reports-2023-file.pdf

١٠ المصدر السابق

١١ زيادة الميزانية نتيجة للحرب هي تكلفة مالية وليست تكلفة الحرب الاقتصادية للعام ٢٠٢٣، فالتكلفة الاقتصادية للحرب خلال العام ٢٠٢٣ أعلى من ذلك.

١٢ المصدر السابق.

١٣ أطـرش عـاص، «قـراءة أوليـة فـي تأثيـر الحـرب علـى الاقتصـاد الإسـرائيلي، قضايـا إسـرائيلية»، مجلـة قضايـا إسـرائيلية، العـدد ٩٢ للعـام ٢٠٢٤: ص ٣٩– ٤٢، المركـز الفلسـطيني للدراسـات الإسـرائيلية–مدار.

١٤ بورصـة تـل أبيـب، ٢٠٢٤. اسـتعراض سـنوي ٢٠٢٣. الرابـط: https://info.tase.co.il/Heb/Lists/gen_res/0133_annual_review/2023_annualreview_heb_accessible.pdf

١٥ سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠٢٤. الرابط: https://short-link.me/Eqq-.

١٦ أنظر/ي سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠٢٤. «تقرير التضخم، الربع الرابع ٢٠٢٣». الرابط: https://short-link.me/Fiyv.

١٧ بنك إسرائيل، ٢٠٢٤. تنبؤات الاقتصاد الكلي، نيسان ٢٠٢٤. الرابط: https://www.boi.org.il/publications/pressreleases/8-4-2024/